



حقوق الإنسان

ع "معاً لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تحتفل بالذكرى العاشرة لإنشائها

تزامناً مع الذكرى العاشرة لإنشائها، وبمناسبة يوم حقوق الإنسان الذي يوافق ذكرى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الهادف إلى نشر رسائل السلام والتعايش السلمي والاحترام المتبادل بين الشعوب، أقامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حفل استقبال بحضور معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، وعدد من أصحاب السعادة النواب وأعضاء مجلس الشورى، وكبار المسؤولين بالجهات الرسمية، والسفراء العرب والأجانب المعتمدين لدى مملكة البحرين وجمع من المدافعين عن حقوق الإنسان، وبمشاركة من أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية وموظفي الأمانة العامة.



تكملة من صا

تزامنا مع الذكرى العاشرة لإنشائها، وبمناسبة يوم حقوق الإنسان الذي يوافق ذكرى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الهادف إلى نشر رسائل السلام والتعايش السلمي والاحترام المتبادل بين الشعوب، أقامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حفل استقبال بحضور معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، وعدد من أصحاب السعادة النواب وأعضاء مجلس الشورى، وكبار المسؤولين بالجهات الرسمية، والسفراء العرب والأجانب المعتمدين لدى مملكة البحرين وجمع من المدافعين عن حقوق الإنسان، وبمشاركة من أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية وموظفي الأمانة العامة.

وخلال الحفل، رحبت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالحضور، وأكدت خلال كلمتها على الرؤية المستنيرة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى حفظة الله ورعا، التي قادت مملكة البحرين إلى تحقيق العديد من المنجزات والمكتسبات الحقوقية، التي أسهمت في تعزيز مسيرة العمل الوطني منذ انطلاقها مع تدشين المشروع الإصلاحي الشامل لجلالته.

وأوضحت رئيسة المؤسسة: «إن رؤية سيدي جلالة الملك لتعزيز التعايش السلمي المبني على الاحترام المتبادل بين جميع من يسكن على أرض مملكة البحرين جاءت عبر ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين اللذين يعتبران المصدر الأول لحقوق الإنسان في المملكة من خلال احتضانها مبدأ حفظ وصيانة حقوق الانسان عبر المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية».

وجددت خوري تطلع المؤسسة الوطنية إلى مزيد من التعاون والشراكة مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات المجتمع المدني، متى ما كان التعاون يصب في مصلحة تطوير الوضع الحقوقي للمملكة. كما اضافت ان المؤسسة بأعضائها المفوضين سيواصلون العمل وفق الثقة الملكية معاهدين جلالته ان يتواجدون بالقرب من الجميع لتعزيز وحماية حقوق الانسان بمصداقية، وتقديم بالشكر الى كافة الشركاء في العمل الحقوقي من أجهزة تنفيذية وقضائية واشادت بالتعاون المبني على ثقافة التضامن والاحترام.

من جانبه أوضح المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية بأن الأمانة العامة للمؤسسة وفّرت أكثر من ٥٠ برنامج تدريبي لموظفيها محليا وخارجيا، بهدف رفع الكفاءة العلمية والعملية، كما أقامت برامج تدريبية وتوعوية في مختلف المجالات تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان لجميع فئات





المجتمع، من خلال وتنظيم عدد من المؤتمرات والمنتديات ورش العمل المحلية والدولية بالشراكة مع المنظمات ذات الصلة، مشيراً الى نجاح المؤسسة في تدريب وثقافة ما يزيد على ٩٥٠٠ شخص خلال العشر السنوات الماضية.

وأكد شاهين حرص الأمانة العامة على تحقيق الكفاءة العالية في تقديم خدماتها للغير، حيث يحوي مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالمؤسسة موظفين أكفاء ونظام إلكتروني متطور لفرز الشكاوى ومتابعتها، بالإضافة الى خدمات تلقي الاتصال عبر الخط الساخن المجاني، ومتابعة فرع المؤسسة في مركز حماية ودعم العمالة الوافدة باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأوضح بأن الأمانة مستمرة في تقديم أفضل الخدمات الحقوقية وفقاً للأساليب المبتكرة وأفضل الممارسات والمعايير الدولية تحقيقاً للأهداف والغايات المنصوص عليها في استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية.

وتم خلال الحفل عرض فيديو خاص وثق أبرز ما قامت به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من جهود وما حققته من إنجازات مهمة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي خلال العقد الماضي، والتي حصلت بموجبها على ثقة الجمهور لقدرتها على إيجاد الحلول للشكاوى التي يطرحونها، أو لقدرتها على ايجاد ونشر ثقافة حقوق الانسان.



ووثق الفيديو حصول المؤسسة الوطنية على جائزة شايفو لتعزيز حقوق الإنسان في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بناءً على ترشيح ودعم من سفارات الاتحاد الأوروبي المعتمدة لدى مملكة البحرين، وحصول الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية على شهادة الأيزو في نسختها المحدث في نظام إدارة الجودة والذي يعد خطوة استثنائية تعكس الحرص على تحقيق الكفاءة العالية في تقديم الخدمات.

وتم تسليط الضوء على ما قدمته المؤسسة من آراء استشارية للسلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) حول مختلف مواضيع حقوق الانسان سواء لبحث موائمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية، أو لاقتراح تعديل أو انشاء تشريعات جديدة، بالإضافة الى تقديم التقارير السنوية والتقارير الموازية والتي يتم تقديمها لهيئات المعاهدات بمجلس حقوق الانسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل ولجنة حقوق الانسان العربية.





لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها العادي الثامن



حول عمالة الأطفال في مملكة البحرين، وأوضحت أن مملكة البحرين لا تعاني من ظاهرة عمالة الاطفال، حيث وفر الدستور والتشريعات الوطنية الحماية الكاملة للطفل في مختلف المجالات، وأن تقرير وزارة العمل الأمريكية لم يتضمن أية شواهد أو حالات أو دلائل على وجود هذه الظاهرة، وإنما تضمن طلباً للحصول على معلومات وطلب تزويدها بالتشريعات الوطنية ذات العلاقة بمكافحة عمالة الأطفال والرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل.

وقد انتهت اللجنة إلى ضرورة القيام بدراسة حول الموضوع، ومعرفة الأسباب والوقائع التي استندت إليها وزارة العمل الأمريكية بهذا الشأن، والنظر في مدى ملاءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بحظر عمالة الأطفال والصكوك الدولية والإقليمية ذات العلاقة، وأشارت إلى إمكانية التواصل مع الجهات ذات العلاقة من أجل الحصول على معلومات يمكن الاستناد إليها في إعداد الدراسة.

عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها العادي الثامن برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد والسيدة وداد رضي الموسوي والدكتور مال الله جعفر الحمادي، بمقر المؤسسة بضاحية السيف.

افتتحت اللجنة اجتماعها بمناقشة ما تم بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة، وما اتخذ فيها من إجراءات، ثم استكملت مناقشتها حول ما يمكن أن تقوم به المؤسسة في سبيل الترويج للحملة العالمية حول "المبادئ العشرة لحماية ورعايتي ونمائي كفتاة أو فتى أو مراهق من ذوي الإعاقات"، بناء على طلب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالإعاقة، حيث أوضحت أنها في طور تجميع المقترحات لصياغة المقترح النهائي حول آلية الترويج لتعزيز وحماية حقوق ذوي الإعاقة في المملكة.

كما تطرقت اللجنة إلى تقرير وزارة العمل الأمريكية





لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الثامن



المؤسسة الوطنية بالتواصل مع الجهات المختصة بشأن الحالات المستوفية لشروط تطبيق أحكام القانون المذكور، وقامت بتبصير أصحاب الطلبات غير المستوفية لشروط تطبيق أحكام قانون العقوبات والتدابير البديلة بالإجراءات اللازمة اتباعها.

وناقشت اللجنة ما يتم رصده خلال حضور مندوبي المؤسسة جلسات المحاكمات للتأكد من توافر ضمانات المحاكمة العادلة، فضلاً عن تمتع جميع المتهمين والموقوفين بحقوقهم التي كفلها الدستور، والتشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية والاقليمية ذات العلاقة، وأكدت على ضرورة تكثيف جهودها المتعلقة بحضور جلسات المحاكمات للتحقق من ضمانات المحاكمات العادلة.

الجدير بالذكر أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تتلقى الشكاوى وتقدم المساعدة القانونية عن طريق الحضور الشخصي، أو عبر الخط المجاني الساخن (80001144)، وأيضاً عن طريق الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو من خلال تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain).

ترأس السيد خالد الشاعر نائب الرئيس وبحضور السيدة روضة العرادي الاجتماع العادي الثامن للجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف.

تابعت اللجنة ما تم بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، واستعرضت الإجراءات المتخذ حيال المساعدة القانونية المقدمة والمتعلقة بطلب وقف تنفيذ قرار الإبعاد الصادر بحق سيدة أجنبية مع أطفالها البحرينيين خارج المملكة.

واطلعت اللجنة على كشف تفصيلي تضمن الشكاوى المستلمة والمساعدات القانونية المقدمة والحالات المرصودة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خلال شهري أكتوبر ونوفمبر.

كما قامت اللجنة باستعراض الكشف المتعلق بالحالات الواردة وحالات الرصد عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، حيث قامت

لجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم تعقد اجتماعها العادي الثامن

عقدت لجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم اجتماعها العادي الثامن برئاسة الدكتور حميد أحمد حسين وعضوية المحامية دينا عبد الرحمن اللطي، والسيد عمار أحمد البناي بمقر المؤسسة بـ ضاحية السيف.



افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض الإجراءات التي أُتخذت بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة، ودرست اللجنة إحالة بعض المواضيع ذات العلاقة ببعض الحالات المرصودة في المراكز التي تمت زيارتها خلال الأشهر الماضية إلى لجنة الحقوق والحريات العامة بالمؤسسة الوطنية وذلك للنظر فيها وإبداء الرأي القانوني كونها اللجنة المختصة في تقديم المقترحات والتوصيات في كل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان وبحث ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية بالمعاهدات الإقليمية والدولية المعنية بمسائل حقوق الإنسان.

كما ناقشت اللجنة مجريات زيارتها خلال الشهر الحالي إلى بعض مراكز الاحتجاز ودور الرعاية، وتدارست ما تم رصده خلال تلك الزيارات والتوصيات التي خلصت إليها، كما أقرت اللجنة خطط زيارتها المقترحة لشهر ديسمبر القادم.



في إطار حرص المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة، لرصد أوضاع حقوق الإنسان في أي مكان يشبهه في أن يكون موقعاً لانتهاك هذه الحقوق، وذلك وفقاً لاختصاصاتها المنصوص عليها في قانون إنشائها، حضرت المؤسسة 20 (عشرون) جلسة من جلسات القضية المعنية بإعادة النظر المقدم إلى محكمة التمييز في قضية قتل شرطي والشروع في قتل آخرين من أفراد الشرطة في منطقة الدير، وذلك نتيجة ظهور أدلة ومستندات جديدة لم تكن معلومة أمام المحكمة أثناء نظر الدعوى.

وفي هذا السياق، تؤكد المؤسسة الوطنية على مواصلة أداء رسالتها ودورها في تتبع مختلف أوضاع حقوق الإنسان، والتأكد من عدالة الإجراءات القانونية وتوافر الضمانات المختلفة للمتهمين في مختلف مراحل الدعوى، وإعمالاً لذلك، ستحضر المؤسسة الوطنية جلسة النطق بالحكم في القضية المشار إليها بتاريخ 27 نوفمبر 2019، مؤكدة ومثنية في الوقت ذاته على جهود كافة الجهات القضائية بشأن توفير جميع ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين في الجلسات التي حضرتها والتي لم ترصد من خلالها أية شبهة لمخالفة أو انتهاك لأي حق من حقوق المتهمين، وتأكيدها من توفر جميع الضمانات لهم.

الشاعر: المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان درّبت أكثر من 2502 فرداً منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه

#تصريحات

وأوضح الشاعر بأن عدد المستفيدين من برامج المؤسسة التدريبية منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه قد بلغ أكثر من 2502 فرداً، حيث ضمت الفئات المستفيدة من البرامج التدريبية والتثقيفية القائمين على إنفاذ القانون والجهات الأكاديمية والاستشارية والنقابية، بالإضافة إلى ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والشباب وطلبة المدارس والجامعات إضافة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان وعدد من المؤسسات الخاصة والتجارية.



أكد السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن المؤسسة تعمل بشكل دائم على تحسين جودة البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسة وفقاً لأفضل الممارسات، والتي تشكّل المدخل الأساسي لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان لجميع فئات المجتمع، وذلك لضمان الاستفادة القصوى منها لتنعكس إيجاباً على المتدربين والأجهزة التي يمثلونها، حيث يشارك في تنفيذ هذه البرنامج عدد من الكوادر المختصة في المجال الحقوقي والقانوني.



الوطنية لحقوق الإنسان تطلع موظفي الكونجرس الأميركي على دورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان



استقبل المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفدًا من موظفي الكونجرس الأميركي، بحضور الاستاذ فهد المعلى مدير إدارة الموارد والخدمات، والأستاذة لطيفة الجلاهية مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب، وذلك على هامش زيارته لمملكة البحرين.

من جانبهم تقدم الوفد بالشكر الجزيل على حسن الاستقبال، وتقديم بجملة من التساؤلات المتعلقة بعمل المؤسسة الوطنية، واختصاصاتها الواردة في قانون الانشاء، حيث أجاب الأمين العام عن جميع استفسارات وتساؤلات الوفد.

وتضمن برنامج زيارة الوفد جولة في أروقة مقر المؤسسة الوطنية، حيث تم إطلاعهم على مركز الاتصال وتلقي الشكاوى، والنظام الإلكتروني لتسجيل الشكاوى ومتابعتها، إضافة إلى خدمة الخط الساخن المجاني، كما اطلع الوفد على مركز التدريب ومكتبة المؤسسة.

وخلال اللقاء، رحب الأمين العام بالوفد الزائر، وأوضح لهم بأن المؤسسة تحثي بمرور عشر سنوات على إنشائها والذي يصادف يوم الأحد ١٠ نوفمبر ٢٠١٩، حيث قدم لهم شرحاً مفصلاً حول اختصاصات المؤسسة الوطنية، لافتاً إلى أن المؤسسة تقوم بدورها في تقديم الاستشارات والآراء القانونية المعنية بحقوق الإنسان للجهات ذات الصلة، فضلاً عن دورها في تلقي الشكاوى وتقديم المساعدة القانونية وإجراء الرصد اليومي لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وآليات التعامل معها ومتابعتها، منوهاً في ذات الوقت بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها المملكة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والاستفادة الكبيرة من البرامج التي قدمتها المؤسسة والمتعلقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل وفدا من الديوان الوطني لحقوق الإنسان بالكويت



استقبلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفدا من الديوان الوطني لحقوق الإنسان بدولة الكويت الشقيقة برئاسة سعادة السفير جاسم المبارك المبركي رئيس الديوان، وعدد من أعضاء مجلس الديوان، وذلك في إطار استحداث آليات التعاون المشترك، وتبادل التجارب والخبرات بين الجانبين.

بهدف توطيد أواصر التعاون في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

من جانبهم، تقدم الوفد الكويتي بالشكر الجزيل على حسن الاستقبال، مشيرين إلى العلاقات الأخوية والصلات التاريخية التي تربطهم بأشقائهم في المملكة، مؤكدين على أهمية تفعيل سبل التعاون بما يدعم الجهود الرامية لتحقيق الأهداف المشتركة.

حضر اللقاء من جانب المؤسسة الوطنية السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، والدكتور مال الله الحمادي، والدكتورة فوزية الصالح، والسيدة وداد الموسوي، والسيدة روضة العرادي، أعضاء مجلس المفوضين، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام.

وبحث الجانبان الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين فيما يتعلق بمجالات حقوق الإنسان، منوهة في ذات الوقت بالتطورات التي تشهدها مملكة البحرين، والخطوات الرائدة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما قدمت خوري نبذة عن عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأهم أهدافها واختصاصاتها الواردة في قانون إنشائها، مستعرضة جهود المؤسسة في دعم حقوق الإنسان، والدور المنوط بها في التعاطي مع القضايا الحقوقية في المملكة.

وتتم التطرق خلال الاجتماع إلى الأوضاع الحقوقية في المنطقة، وما استجد من أحداث وتطورات في هذا المجال، فضلا عن أهمية التنسيق المشترك بين الجانبين في مجالات التدريب والتثقيف المشتركة، وتوحيد الجهود المبذولة بين الطرفين

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تبحث تعزيز البرامج التدريبية مع السفارة البريطانية

اجتمعت الآنسة ماريّا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع السيد ديف براون ضابط الاتصال والسيد كريس ثومبسون رئيس قسم البرامج بالسفارة البريطانية، بحضور الدكتور مال الله الحمادي عضو مجلس المفوضين والمستشار ياسر شاهين الأمين العام.



وتم خلال الاجتماع بحث تقوية التعاون بين المؤسسة الوطنية والسفارة البريطانية، وذلك عبر إقامة عدد من البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان، تنفيذًا لاختصاصات المؤسسة الوطنية في مجال تلقي الشكاوى وآلية التعامل معها، حيث أعربت الآنسة خوري عن تقديرها لما تقوم به السفارة البريطانية من دور بارز في تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين.

من جانبهم، ثمن الحضور ما تقوم به المؤسسة الوطنية من عمل دؤوب، وتعاون مع جهات الاختصاص في المملكة المتحدة، مؤكدين استعدادهم المستمر لتقديم كل الدعم في سبيل قيام المؤسسة الوطنية بتحقيق أهدافها واختصاصاتها بكل احترافية.

